

إتفاقية سلام شرق السودان

ملخص عام

أكتوبر 2006

يستعرض هذا الكتيب المعتمد من قبل جبهة شرق السودان بإختصار شديد أهم ملامح إتفاقية سلام شرق السودان التي تم التوقيع عليها بأسمرأ في 14 أكتوبر 2006.

إتفاقية سلام الشرق السودان بإختصار:

إن التوقيع على إتفاقية سلام شرق السودان (ESPA) في 14 أكتوبر 2006 وضعت حداً لعقد من النزاع المسلح في شرق السودان. وقد جرت خلال السنوات الماضية عدة محاولات للتوصل إلى تسوية سلمية، إلا أنه لم يكتب لها النجاح. لكن عندما حان الوقت المناسب، قادت إرادة السلام الطرفين إلى اللقاء في أسمرأ، والتوقيع خلال أيام معدودة على "إتفاق حول المسائل الإجرائية في 25 مايو 2006" وبعدها وخلال أسابيع وقع الجانبان أيضاً على وثيقة " إعلان المبادئ لحل النزاع بشرق السودان في 19 يونيو 2006". يتكون إتفاق سلام شرق السودان (ESPA) من ستة أجزاء هي: السلطة والقضايا السياسية والحكم؛ القضايا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية؛ ثم الترتيبات الأمنية ووقف إطلاق النار الشامل؛ يلي ذلك المؤتمر التشاوري وبعده طرق التنفيذ وإطارها الزمني؛ ثم الترتيبات العامة. ولإتفاق 6 ملاحق تتضمن إعلان مبادئ وإطار لبرنامج الإعمار والتنمية لمدة خمسة سنوات، وإتفاقية لتهئية المناخ وللتطبيق وسبل تنفيذه، زإتفاق الأسود الحرة مع الحكومة في طرابلس وترتيبات تنفيذه.

حول قسمة السلطة والقضايا السياسية والحكم:

شملت الإتفاقية المبادئ العامة المتعلقة بالقضايا الرئيسية والخاصة بوحدة وإستقلال البلاد وتنوعها الثقافي والديني واللغوي والعرقي. كما أكد الطرفان على إلتزامهما بالنظام الفدرالي الفعال كنظام حكم في السودان يحترم ويحمي ويرتقي بحقوق الإنسان الأساسية لكل المواطنين، التوزيع الواضح للسلطات والمسئوليات بين المركز والمستويات الأخرى، ممارسة الحكم الراشد والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة من خلال إنتخابات نزيهة ومراقبة. إضافة إلى ذلك طالبت الإتفاقية بتمثيل عادل للمرأة في مؤسسات الحكم وفي كل المستويات وحققها في المشاركة الفعالة والعادلة.

دعت الإتفاقية إلى تأسيس " مجلس تنسيق لولايات شرق السودان " مناط به التنسيق بين الولايات الثلاثة لتسهيل إدارة الإقليم. ويتكون المجلس من 15 عضواً هم: حكام الولايات ورؤساء المجالس التشريعية ، ثلاثة أعضاء ترشحهم جبهة الشرق، 6 أعضاء آخرين يتم إختيارهم بواسطة مجلس التنسيق. وأكدت الإتفاقية على أن يتم تمثيل جبهة شرق السودان في مستويات الحكم الولائي والمحلي وكافة المؤسسات، بما فيها مؤسسة الرئاسة، الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي، القوات المسلحة، الأمن والخدمة المدنية والمؤسسات الأكاديمية القومية والمفوضيات مع الأخذ في الإعتبار عند التمثيل، حجم سكان الشرق، درجة التهميش، معايير وسياسات التعزيز الإيجابي.

ولتحقيق الأهداف عاليه، على رئيس الجمهورية تعيين مساعد له من قائمة مرشحين تقدمها جبهة شرق السودان، إضافة إلى تعيين مستشار واحد من قائمة مرشحين أخرى تقدمها الجبهة. بجانب هذا، إضافي إلى المنصبين الوزاريين ومنصب وزير دولة الذين يشغلها مواطنين من شرق السودان حالياً بمجلس الوزراء،

ترشح جبهة شرق السودان شخص لمنصب وزير دولة مركزي. كما سيتم تعيين 8 أعضاء من جبهة شرق السودان للمجلس الوطني ومستشار في حكومة العاصمة القومية الخرطوم. كما يجب تمثيل مواطني شرق السودان تمثيلاً عادلاً في المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا والمحاكم الأخرى، الجهاز القضائي والخدمة المدنية. وعلى حكومة السودان إتخاذ المعايير المناسبة والملائمة لضمان مشاركة مواطني شرق السودان خاصة في المستويات الوسطى والعليا، ليس فقط وكلاء وزارات السفراء والوظائف الحكومية العليا وذلك لمواجهة إعتبارات قلة تمثيل مواطني الشرق في هذه المستويات.

تعطي حكومة السودان الأولوية لتشجيع وتطوير التعليم الإبتدائي، المتوسط والثانوي والتعليم الفني في شرق السودان بهدف تحقيق تقارب في المستوى التعليمي لشرق السودان مع بقية الأقاليم. كما يجب تمثيل أهل شرق السودان تمثيلاً عادلاً في مجالس إدارات مؤسسات التعليم العالي في كافة أنحاء السودان. تشجيع إستخدام اللغات المحلية في التعليم الإبتدائي ووسائل الإعلام لترقية التعليم بشرق السودان. أيضاً على الحكومة الإستثمار في بناء الداخلات لترغيب تعليم الأطفال من قبائل الرحل.

أما بالنسبة للمستوى الولائي للحكم تقوم جبهة شرق السودان بترشيح نواب ولاية في كل من ولاية كسلا والقضارف، ووزير واحد في ولاية البحر الأحمر ومستشار في كل من الولايات الثلاثة، كما تخصص عشرة مقاعد في كل مجلس من المجالس التشريعية للولايات الثلاثة، وتخصص لجبهة الشرق رئاسة لجنة واحدة من لجان المجلس التشريعي في كل ولاية. أيضاً تقوم جبهة شرق السودان بتعيين ثلاثة معتمدين في كل ولاية، ففي ولاية كسلا تأخذ الجبهة (2) معتمدي محليات، ومعتمد رئاسي واحد، وفي ولاية القضارف تأخذ معتمد محلية واحد وإثنين رئاسين، بينما في ولاية البحر الأحمر تأخذ (2) معتمدي محليات ومعتمد رئاسي. على أن يكون خمسة من أعضاء كل مجلس محلي في الـ 25 مجلس، ترشحهم جبهة شرق السودان.

إضافة إلى السياسات والإستراتيجيات التي تشجع على تحقيق العدل الإجتماعي وسط الشعب السوداني، وإعتباراً للآثار المتركمة من التهميش وتدني التنمية الطويل في شرق السودان، على الدولة إتخاذ تدابير فعالة وسياسات تعزيز إيجابي من أجل التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة. وفوق ذلك الإلتزام بإنشاء صندوق لإعادة البناء والتنمية بشرق السودان تم تأسيسه تحت هذه الإتفاقية.

تعمل الإتفاقية على تطوير الأرض والموارد الطبيعية، إدارة الأرض والمؤسسات ودعمها قانونياً لتشجيع التنمية المستدامة للأرض والموارد الطبيعية. تعويض الذين تأثرت أراضيهم أو نمط حياتهم بمشاريع التنمية تعويضاً مجزياً. نجاح الإتفاق يحتاج من كل مستويات الحكم توفير الفرص للسكان المحليين للإستفادة من تنمية الثروة القومية بالمنطقة الساحلية ومواردها البحرية.

وقد حدد الإتفاق الأهداف الأساسية للتنمية في شرق السودان على النحو التالي:

- إعادة تأهيل المناطق التي تأثرت بالحرب.
- إعادة تأهيل الخدمة الإجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه.
- إعادة تأهيل وتنمية البنى التحتية.
- بناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- إزالة الفقر.
- إعادة تأهيل وتنمية الزراعة، الصناعة، السياحة، اسماك والقطاعات الأخرى ذات الأولوية.
- تشجيع الإستثمار وخلق فرص العمل.
- حماية البيئات المهددة.

- حماية وتشجيع التراث الثقافي المحلي والتاريخي
- التأكيد على عودة النازحين داخلياً واللاجئين.
- التأكيد على أن كافة برامج التنمية تعالج الحاجات الخاصة للمرأة.

حول قسمة الثروة:

ولتغطية نفقات إعادة العافية للتنمية الاقتصادية بالإقليم نص الإتفاق على إنشاء "صندوق بناء وتنمية شرق السودان (ESRDF)" ، والذي يجب أن يتم بمرسوم رئاسي ليعمل كجسم يخطط ويراقب ويتابع برامج إعادة البناء والتنمية القومية التي تتم على المستوى الحكومة المركزية في شرق السودان.

إضافة إلى نصيب شرق السودان في الدخل القومي، على الحكومة المركزية توفير 100 مليون دولار أمريكي كبدية للصندوق للعام 2007 ومبلغ لا يقل عن 125 مليون دولار أمريكي كل سنة للأعوام 2008، 2009، 2010. يتم تكوين الصندوق وبيدأ عمله في فترة لا تقل عن 90 يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الإتفاقية. يرأس مجلس إدارة الصندوق وزير المالية والإقتصاد المركزي ويضم في عضويته حكام الولايات الثلاثة، وزراء المالية الإقليميين وثلاثة مرشحين من جبهة شرق السودان وشخصين يرشحهم رئيس الجمهورية.

حول الترتيبات الأمنية:

نصت إتفاقية سلام شرق السودان على "إتفاقية وقف إطار النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية" والتي تهدف لمعالجة مختلف أسباب النزاع المسلح وتهيئة مناخ ملائم يسمح بعودة النازحين داخلياً واللاجئين طوعاً لمناطقهم. أيضاً توفر الإتفاقية للراغبين والمؤهلين من مقاتلي جبهة شرق السودان للإندماج في القوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى، على أن لا تقل نسبة مقاتلي الجبهة عن 33% من حجم القوات المستوعبة خلال فترة لا تقل عن العامين. وأخيراً تكون حكومة السودان مسؤولة عن ضمان أن مقاتلي جبهة شرق السودان والعائدين للحياة المدنية أو من لم يستوفوا شروط الإلتحاق بالقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى أن يتم دعمهم من خلال برامج إعادة إستيعابهم إجتماعياً وإقتصادياً في المجتمع. تم الإتفاق على أن يكون هناك وقف إطلاق نار شامل خلال 72 ساعة من بعد التوقيع على هذا الإتفاق، إطلاق سراح السجناء والمعتقلين بقضايا ذات صلة بالنزاع في شرق السودان خلال أسبوع من التوقيع. وتقوم حكومة السودان بإتخاذ التدابير المناسبة لرفع حالة الطوارئ بالإقليم خلال نفس الفترة.

نص الفصل الرابع على عقد مؤتمر تشاوري مشترك حول الإتفاقية يهدف للترويج وإستقطاب الدعم للأتفاقية، ثانياً: تهيئة المناخ الملائم والدفع بالتنفيذ الفوري والفعال للإتفاق، ثالثاً: إعداد ملتقى للشركاء ليقدّموا ملاحظاتهم وتوصياتهم لسلطات شرق السودان والسلطات القومية والشركاء المعنيين هم ممثلي وزعماء القبائل والأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني والإتحادات النقابية، المهنيين ورجال الدين وقيادات ورجال الأعمال وممثلين للمغتربين، مع مشاركة فعالة ومعقولة للمرأة والشباب. على أن ينعقد المؤتمر خلال 30 يوماً من التوقيع على الإتفاق.

ولمراقبة تنفيذ بنود الإتفاقية نص الفصل الخامس فيها على تكوين لجنة مشتركة معنية بالتنفيذ خلال مدة لا تزيد عن 30 يوماً من بعد التوقيع وتتكون اللجنة من 5 أشخاص من كل طرف. على أن يرأس نائب رئيس الجمهورية هذه اللجنة ويكون مساعد رئيس الجمهورية من قبل جبهة الشرق نائباً له.

الجزء الأخير من إتفاقية سلام شرق السودان يضم أحام عامة مختصة بإدماج الإتفاق في الدستور القومي الإنتقالي، وحددت الإتفاقية آليات فض النزاعات في حالة الخلافات المتعلقة بالتنفيذ وفي حالة النزاع حول تفسير أو تطبيق يجب إحالة المسائل الدستورية إلى المحكمة الدستورية والمسائل الأخرى للجنة ثلاثية من حكومة السودان وجبهة شرق السودان وحكومة إرتريا. ومنصوص أيضاً أن على حكومة إرتريا إيداع إتفاقية سلام شرق السودان لدى الأمين العام للأمم المتحدة.